Al-Mukhtar Journal of Social Science 43 (1): 262-278, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/szfsr354

Research Article

Open Access

الدور العلمي والاجتماعي والاقتصادي لقضاة الأندلس من خلال كتاب "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" لأبي الحسن النباهي (713ــ 792هـ/1313ــ1389م)

وردة عبد الله عبد الحميد[1]*

الباحـــث الاول[1]*: قسم التاريخ، جامعة عمر المختار، ليبيا

المستخلص: تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور المتعدد الأبعاد الذي قام به قضاة الأندلس من خلال كتاب *المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا* لأبي الحسن النباهي. تناولت الدراسة الجوانب العلمية والاجتماعية والاقتصادية في حياة القضاة، باعتبارهم فئة مؤثرة في التنظيم الحضاري والديني للمجتمع الأندلسي. فعلى الصعيد العلمي، شارك القضاة في التدريس والتأليف والرحلات العلمية والمناظرات. وعلى الصعيد الاجتماعي، تصدّوا للبدع والانحراف الأخلاقي، وشاركوا في الأعمال الخيرية، وأشرفوا على الأحباس وأموال اليتامى، كما أدّوا دورًا إصلاحيًا من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أما اقتصاديًا، فقد ساهموا في تنظيم الأسواق، وأبدوا مواقف تجاه الأزمات الاقتصادية، وأصدروا فتاوى في المعاملات المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج السردي التحليلي، واعتمدت على كتاب النباهي كمصدر رئيس، إلى جانب كتب التراجم. وقد خلصت إلى أن القاضي في الأندلس لم يكن مجرد موظف قضائي، بل كان عالِمًا ومصلحًا وموجّهًا للمجتمع، يمارس أدوارًا فكرية وعملية مؤثرة في جميع مجالات الحياة.

الكلمات المفتاحيـــة: قضاة الأندلس، النباهي، المرقبة العليا، الحياة العلمية، الدور الاجتماعي، الدور الاقتصادي

[1]***Corresponding author:**
Warda Abdullah Abdul Hamid,
warda.abdalla@omu.edu.ly
Department of History, Omar Al-Mukhtar University, Libya

Received:
17/06/2025

Accepted:
23/06/2025

Publish online:
30/06/2025

The multifaceted role of Andalusian judges through the lens of *Al-Muraqaba al-'Ulya fīman Yastaḥiq al-Qaḍā' wa-l-Futyā* by Abū al-Ḥasan al-Nabāhī

Abstract: This study examines the multifaceted role of Andalusian judges through the lens of *Al-Muraqaba al-'Ulya fīman Yastaḥiq al-Qaḍā' wa-l-Futyā* by Abū al-Ḥasan al-Nabāhī. It explores their contributions across three key domains: scientific, social, and economic. Scientifically, the judges engaged in teaching, authorship, scholarly travel, and intellectual debate. Socially, they combated heresies and moral corruption, contributed to charitable efforts, supervised endowments and orphan affairs, and promoted virtue through public guidance. Economically, they played a role in regulating markets, managing public resources, and responding to economic crises through religious leadership and legal rulings. The study adopts a narrative-analytical approach and relies primarily on al-Nabāhī's work, alongside other biographical sources. It concludes that the Andalusian judge was not merely a legal functionary, but a scholar, reformer, and social guide who exercised substantial influence in all aspects of public life.

Keywords: Andalusian Judges, Al-Nabāhī, Al-Muraqaba al-'Ulya, Intellectual Life, Social Role, Economic Role

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة الدور العلمي والاجتماعي والاقتصادي، لقضاة الأندلس من خلال كتاب (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن علي بن عبد الله النباهي المتوفى في أواخر القرن الثامن الهجري، والذي أطلق عليه ليفي بروفنسال عند تحقيقه (تاريخ قضاة الأندلس) فقد تضمن هذا الكتاب معلومات مهمة مكنتنا من معرفة الدور الذي لعبه القضاة، باعتبارهم سلطة دينية يعتمد عليهم من قبل الحكام لإضفاء الشرعية على حكمهم، فالأمير أو الخليفة كان يدرك تماما مدى التأثير الذي أوجده رجال الدين في نفوس العامة، ومن هنا كان رضا الفقهاء غاية يسعى لها الحكام وحاولوا دائما أن يحافظوا على العلاقات قوية بقضاة عصرهم، حتى وإن اعتقدوا أحيانا بأن تلك العلاقة قد تضع قيودا تحد من صلاحياتهم وذلك لأنهم يشكلون حلقة الوصل بينهم وبين العامة وهذه المكانة جعلتهم يلعبوا دورا مهما في مختلف مجالات الحياة.

ولعل من الأسباب التي دفعت لتناول هذا الموضوع أنه يدور حول طائفة مؤثرة بشكل واسع في تنظيم المجتمع، إلى جانب التعرف على ما نقله النباهي من خلال كتابه من معلومات توضح الدور الذي لعبه قضاة الأندلس سواء كانت علمية أم اجتماعية أم اقتصادية أثرت في المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور الذي لعبه قضاة الأندلس وما مدى تأثيرهم على أوضاع الأندلس الحضارية؟ (العلمية والاجتماعية والاقتصادية) ولنضع بين يدي الباحث المعلومات التي وجدت بين ثنايا كتاب النباهي حول القضاة ودورهم.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي السردي الذي استعرضنا من خلاله مجمل الأحداث التاريخية التي وردت في كتاب النباهي من خلال ترجمته لقضاة الأندلس. واستخدمت هذه الدراسة مجموعة من المصادر التي كان من أهمها كتب التراجم الأندلسية التي حوت معلومات غنية حول حياة الكثير من القضاة الذين كان لهم دورا مهما في هذه المجالات.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة مباحث، التمهيد وفيه سنتناول السيرة الذاتية للنباهي وأهم مؤلفاته والتعريف بالقضاء كما سنتطرق إلى ذكر شيوخه.

المبحث الأول، بعنوان "الدور العلمي لقضاة الأندلس" وذلك من خلال توليهم مهنة التدريس والمصنفات التي وضعوها والرحلات العلمية التي قاموا بها.

أما المبحث الثاني جاء بعنوان "دور القضاة الاجتماعي" وسنتعرف فيه على موقف الفقهاء من المثل الأخلاقية للمجتمع ودفاعه عنها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومساهمتهم في الأعمال الخيرية وموقفهم من الإمراض الاجتماعية التي سادت المجتمع، والمحافظة على المصالح العامة للمجتمع، وعن موقفهم من أهل الذمة، وكذلك مشاركتهم في الأعمال الخيرية من خلال الصدقات والمساعدة في الإشراف على بناء المساجد.

والمبحث الثالث بعنوان "دور القضاة الاقتصادي" فعلى الرغم من قلة المعلومات التي وردت في ثنايا الكتاب عن دور القضاة الاقتصادي إلا أن هناك إشارات يسيرة تمكننا من الإلمام بهذا الدور المتمثل في تخفيف الأزمات الاقتصادية بأداء صلاة الاستسقاء أو محاربة الغش والتدليس، وبعض الفتاوي المتعلقة بالمعاملات التجارية تليه الخاتمة التي تضمنت ما توصل إليه البحث من نتائج، ثم ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

- **ترجمة المؤلف:**

هو علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي النباهي يعرف بابن الحسن [1] ولد بمالقة [2] سنة 703هـ وبها درس، ثم رحل إلى غرناطة لاستكمال تعليمه وكان من المشهورين فيها بالفصاحة والبلاغة، أخذ عن أبي محمد عبدا لله بن أحمد التجيبي "المؤطا" و "الشفاء" وأكثر الصحيحين. ولي القضاء في مدن غرناطة، وعين كاتبا بالديوان في بلاط السلطان "الغني بالله محمد الخامس". [3] وتمتع بمكانة مرموقة ولم يمض وقت حتى قلده قضاء الجماعة، وأرسل مرتين في سفارة سياسية من غرناطة إلى فأس عام 767هـ و788هـ. [4] وقد تتلمذ أبو الحسن النباهي على جملة من علماء أفذاذ في مالقة ورندة [5] أمثال: ابن الطراوة شيخ الأندلسيين في زمانه، وأبو عبد الله الفخار ألالبيري، فوصل الى درجة عالية من الابداع والمهارة تفوق شيوخه، ولم يكتف بذلك بل توجه إلى بلاد المغرب فدرس على مشايخ تلمسان وباجة وغيرها، كما ارتحل إلى المشرق ودرس هناك وأجازه علماؤها. ثم استقر في غرناطة قاضيا ووزيرا وخطيبا.

- **مؤلفاته:**

له مصنفات جليلة منها "كتاب البصائر والإبصار" وهو في تاريخ الدولة النصرية بغرناطة. وله "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" سماه ناشره ليفي بروفنسال (تاريخ قضاة الأندلس) [6]. وله بحث في "مسألة الدعاء بعد الصلاة في الرد على أبي إسحاق الشاطبي".

ويعتبر كتاب المرقبة العليا من أهم تلك المصنفات كونه صنف في وقت متأخر عن سابقيه الأمر الذي مكن مؤلفه من الإحاطة بمدة طويلة من الزمن امتدت من الفتح العربي الإسلامي للأندلس إلى أواخر القرن الثامن الهجري. وتكمن أهمية هذا الكتاب في إبراز المكانة التي تمتع بها قضاة المسلمين في الأندلس والدور الذي لعبوه في الأندلس في المجالات كافة وينقسم إلى قسمين: القسم الأول، يستغرق أقل من ثلث الكتاب، يبحث في القضاء عامة وفي المسائل التي تتعلق به. أما القسم الثاني فهو عبارة عن مجموعه من التراجم يتصل أكثرها بمشاهير قضاة الأندلس ويحتوي على معلومات تتعلق بحياة القضاة وسيرهم وكيفية اتصالهم بالأمراء والخلفاء وتوليهم المناصب وعلاقاتهم بعامة الناس. كما يفيض هذا الكتاب عما يتصف به القضاة من أخلاق سامية رفعتهم في كثير من الأحيان إلى مكانة عالية عند أمراء وخلفاء وسلاطين الأندلس.

لفظ القضاء كما ورد عند النباهي يأتي في اللغة بمعنى "انقطاع الشيء وتمامه، يقال قضى الحاكم إذا فصل في الحكم، وقضى دينه أي قطع ما لغريمه قبله بالأداء، وقضيت الشيء أحكمت عمله" [7] كما ذكر أن "خطة القضاء من أعظم الخطط قدرا، وأجلها خطرا، لا سيما إذا اجتمعت إليها الصلاة. وعلى القاضي مدار الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء" [8]. اما عن كيفية توليهم منصب القضاء فكان أغلبهم يتم تعينهم من قبل الأمراء والخلفاء الذين حكموا الأندلس وبترشيح من قبل الوزراء والفقهاء أو من قبل سكان المدن والقرى، فقد أعطى أمراء الأندلس وخلفاؤها منصب القضاء أهمية كبيرة، لأنه عمود السلطان واساس ودعامة الأديان. لذلك أخذ حيزا من سياستهم الداخلية، على اعتبار أن تحقيق العدالة أساس قوة السلطة واستمرارها. ونظرا لأهمية القضاء وما يناط به من مهام كبيرة، فإن منصب القضاء لم يكن هدفا سهل المنال، وبالتالي لا يمكن لأي شخص أن يتولى القضاء بإرادته ورغبته، وانما يجب أن يتولى هذا المنصب وفق عدة شروط ومواصفات محددة يورد النباهي عشرة احكام منها "الإسلام والعقل، والذكورية والحرية، والبلوغ، والعدالة، والعلم، وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم، وسلامة حاسة اللسان من البكم كونه واحد لا أكثر" [9]. وقد ركز ولاة الأمر على شرطين من بين هذه الشروط عند اختيار القاضي وتشددوا عليها ألا وهما، العلم والورع، حيث نقل عن الإمام مالك بن أنس "انه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها، لا أراها تجتمع اليوم في أحد، فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع قدم" [10].

وبذلك كانت مكانة الفقهاء كبيرة لدى الأمراء والخلفاء، وهذه المكانة مكنت لهم أن يكون لهم دورٌ مهمٌ في التطور الحضاري في المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية كافة وهذا ما سنتناوله في المباحث التالية.

المبحث الأول: الدور العلمي للقضاة

نحاول في هذا المبحث إبراز دور الفقهاء في ميدان العلم بوصفهم حاملين علوم الشريعة، فقد أشار النباهي إلى رعاية بعض ولاة الأمر للعلم والعلماء واهتمامهم بذلك وإيثارهم إياه بما يليق ومكانة العلم، فقد ذكر أن من أسباب تولي القاضي منذر بن سعيد البلوطي القضاء في زمن الخليفة الناصر لدين الله (277–350 هـ/ 880–961م) الخطبة التي ألقاها القاضي المذكور في حفل استقبال السفير البيزنطي الذي أقامه الخليفة سنة 336 هـ، إذ كان ذلك سبب اتصاله واستعماله. [11]

تكاد تراجم القضاة التي أوردها النباهي لا تخلو من فقهاء نذروا أنفسهم للعلم والتعليم والتأليف. منهم القاضي أبو المطرف بن فطيس (ت 435 هـ) [12] الذي تقلد خطة المظالم في عهد المنصور بن أبي عامر (371 – 392هـ/ 981 – 1002م) حين قال إنه: "كان له بداره مجلس عجيب الصنعة حسن الملبس كله بالخضرة جدرانه وأبوابه وسقفه وستوره ونمارقه وكل ذلك متشاكل الصفات قد مليء بدفاتر العلم ودواوين الكتب التي ينظر فيها ويخرج منها وبهذا المجلس كان أنسه وخلوته" [13]. والقاضي أبو القاسم الشريف الغرناطي الذي "كان له مجلس إقراء بالمسجد الجامع يفتتحه أولا بالتمهيد ويختمه بعلم الخليل وحبره بالتوحيد والتعليل، وكان في إقرائه

سريع الجواب متبحرا في علم الإعراب، فصيح اللسان، بارع البنيان، فظفرت أيدي الطلبة منه بالكنز المذخور" [14]. كما كان للقاضي ابن زرب حظ كبير في علم الإعراب والفقه على مذهب مالك وأصحابه. [15]

وأشار النباهي إلى تمتع القضاة بمستوًى ثقافيٍّ مكنهم من مزاولة مهنة التدريس ووضع المصنفات في مختلف العلوم وجعلوها في متناول الجميع، من بينهم القاضي أبو محمد بن أحمد المعروف بابن الحاج أحد أئمة العلم في الأندلس وأعظم الفقهاء رحل إلى المشرق كان من جلة الفقهاء وكبار العلماء، قال عنه النباهي بأنه "ذاكرا للأنساب معتنيا بالحديث والآثار واللغة والإعراب عالما بمعاني الأشعار والسير والأخبار وكان له مجلس يسمع الناس فيه ويعلم فيه الحديث" ، وله عدة مؤلفات منها نوازل الأحكام.[16] والقاضي عبد الحق بن عطية المحاربي من أهل غرناطة كان فقيها عارفا بالأحكام والحديث والتفسير أديبا بارعا شاعرا لغويا ضابطا مقيدا ألف كتابه المسمى "بالوجيز في التفسير" [17]؛ القاضي ابن رشد الحفيد من قضاة قرطبة أخذ الناس عنه واعتمدوا عليه إلى أن شاع عنه اتجاهه إلى العلوم القديمة والركون إليها، ومن تواليفه كتاب "البداية والنهاية"، وكتاب "مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة" و "شرح الحمدانية في الأصول" و "الكليات في الطب" و "شرح رجز ابن سينا" وكتاب "فصل المقال فيما بين الفلسفة والشريعة من الاتصال". [18] كما كان القاضي أبو الربيع الكلاعي ملازما أيام قضائه للإقراء مع التعليم ولم يمنعه القضاء من التأليف إذ انه ترك مؤلفات ذات قيمة علمية في حقول شتى أشهرها "الاكتفاء بما تضمنه من مغازي الرسول مغازي الخلفاء الثلاثة" ويقع في أربع مجلدات بالإضافة إلى سلسلة من الأحاديث والآثار والإنشاءات؛ وكتابه "نكت الأمثال ونفثه السحر الحلال" [19]. وكان القاضي محمد بن بقي بن زرب ذا حظ عظيم في علم الإعراب والفقه، وله كتاب في الفقه. [20] كما كان القاضي محمد بن يحي الأشعري سباقا لحلبات المعرفة بالأصول والفروع والعربية والتفسير والقراءات، مبرزا في الحديث تاريخا وإسنادا ونسخا، حافظا للألقاب والأسماء والكنى، فتصدر في فنون العلم، وكان كثير النصيحة حريصا على الإفادة، تولى التدريس بالمسجد القريب من منزله بمالقة، وكثيرا ما كان يقول لفتيان الطلبة تشجيعا وحثا على طلب العلم: "يا معشر الشباب جدوا قبل أن تبلغوا مبلغي فتضعفوا وتقصروا كما قصرت" [21].

ومن القضاة ايضاً القاضي محمد بن محمد اللخمي المعروف بالقرطبي، وهو خطب بمسجد بلده ودرس به الفقه وغيره [22]؛ والقاضي عثمان بن منظور من قضاة مالقة، الذي قال عنه صاحب كتاب العائد: "كان رحمه الله صدرا في علماء بلده، أستاذا ممتعا متن أهل النظر والتحقيق، ثاقب الذهن، أصيل البحث، مضطلع بالمشكلات، مشاركا في الفقه والعربية إلى أصول وقراءات وطب ومنطق، تزوج زينب ابنة الفقيه المشاور ابن علي الحسن، فاستقرت عنده كتب والدها فاستعان بها على العلم والتبحر في المسائل، وقيد بخطه الكثير واجتهد وصنف" [23].

والقاضي أبو بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي قاضي مالقة قال عنه النباهي إنه من أعلام القضاة الشيخ الفقيه، كما ذكر بأن "له تأليف سمعت عليه بعضها وناولني أغلبيتها، منها نفحات النسوك، وعيون التبر

المسبوك في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك، وكتاب السجم الواكفة والضلال الوارفة في الرد على ما تضمنه المضنون به من اعتقادات الفلاسفة، وكتاب البرهان والدليل في خواص صور التنزيل" [24]

ومنهم أيضا أبي البركات البلفيقي الذي يقول عنه النباهي: "كان التكلم بالشعر أسهل شيء عليه في كثير من مراجعاته وفنون مخاطباته وله ديوان كبير يحتوي من ضروب الأدب على جد وهزل وسمين جزل سماه العذب الأجاج وكتاب وسمه المؤتمن في أنباء من لقيه من أبناء الزمن" [25].

- **الرحلات العلمية:**

وثق النباهي في سير بعض القضاة رحلاتهم الى المشرق لطلب العلم من منابعه الأصلية ثم العودة لنقل ما تعلموه الى الاندلس، فكانت رحلاتهم نحو دمشق أو بغداد وغيرها حتى أصبحوا أعلاما مشهورين تداول اسمهم فقصدهم طلاب العلم. وقد أشار النباهي إلى عدد كبير من القضاة التي كانت لهم رحلات علمية إلا أننا سنركز على أهمهم وأبرزهم لضيق المجال.

من بينهم القاضي معاوية بن صالح الحضرمي قاضي قرطبة، من جلة أهل العلم وكبار رواة الحديث، رحل الى المشرق وأخذ عن مجموعة من علماء عصره، منهم سفيان الثوري، والليث بن سعد، وابن عينية، وأخذ عنه مالك بن أنس حديثا واحدا، كما كان من العلماء الذين رحل إليهم طلاب العلم من المشرق مثل زيد بن الحباب من الكوفة ليتلقوا عنه الحديث في الاندلس. [26]

والقاضي محمد بن عبدا لله المعافري الذي كان أحد أئمة العلم في الأندلس وأعظم الفقهاء في العصر المرابطي، برع في علم الحديث ورحل إلى المشرق سنة 485هـ فدخل الشام وتلقى العلم على الفقيه أبا بكر الطرطوشي، ثم رحل إلى الحجاز سنة 489هـ ودخل بغداد مرتين ثم مصر والإسكندرية ثم عاد إلى الأندلس سنة 493هـ، وأقبل على العلم ونشره، فدرس الفقه والأصول وجلس للوعظ والتفسير والتعليم وله عدة مؤلفات منها "ترتيب الرحلة" و"العواصم والقواسم" [27]

ذكر النباهي أيضا القاضي أبو بكر ابن شبرين، وأشار بأنه "تولى القضاء بكثير من الجهات، وكان أشد الناس اقتدارا على نظم الشعر، وكانت له رحلة إلى تونس التقى بها قاضي الجماعة الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم، فاتسع بذلك نطاق روايته" [28]؛ وأيضا القاضي أبا البركات البلفيقي السالف ذكره الذي اجتهد في طلب العلم صغيرا وكبيرا، عبر البحر إلى بجاية، "فأدرك بها المدرس أبا علي المشدالي وحضر مجالسه العلمية وأخذ عنه وعن غيره من أهلها ثم رحل إلى مراكش ثم عاد إلى الأندلس وأقام بمالقة" [29]؛ كما أشار الى القاضي محمد بن حوط الله الأنصاري المالقي الذي يعد من صدور القضاة وأعلام الفقهاء، وكان "غماما في العلوم، عارفا بالأحكام متقدما في علم الحديث وما يتعلق بالتاريخ والأنساب وأسماء الرجال شاعرا أديبا" [30].

- **المناظرات:**

هناك إشارات يوردها النباهي عن طبيعة العلاقات بين العامة والعلماء ومانتج عنها من خطابات ومناظرات ومحاورات علمية وما يتخللها من النكت والمزاح والدعابة، فقد كان للقاضي محمد بن عبدا لله الفشتالي بينه وبين الطلبة مراجعات ومخاطبات فيقول "وقفت على بعضها فرأيت بها من تخلق القاضي وتجمله ليس بنكير على رجاحة عقله وسعة صدره" [31]؛ والقاضي أبا المطرف بن عبد الرحمن الشعيبي المالقي كان عالما متفننا، لديه رؤيه واضحة بالمسائل وبالنوازل "وجرت بينه وبين القاضي أبي بكر العربي عند اجتيازه على مالقة مناظرات في فروع متنوعه من العلوم، وكانت له في معالجة القضايا من الاجتهاد لم تكن لغيره". انتقل إلى غرناطة بسبب مؤامرة حيكت ضده، وجلس هناك للإقراء، فدرس العربية والأصول والفقه وإقراء القرآن والحساب والفرائض وعقد مجالس الحديث شرحا وسماعا. [32] وكذلك أبو اسحق إبراهيم التسولي الذي كان من أبرز فقهاء وقته في مجال الفقه، شرح كتاب "الرسالة" شرحا ممتعا حسنا وقيد على "المدونة" مجلس الشيخ أبي الحسن الصغير قاضي الجماعة بفأس وجمع أجوبته في نوازله في كتاب. [33]

وهكذا نرى أن القضاة بذلوا كل جهودهم في دراسة العلوم، ليست علوم الشريعة الإسلامية فحسب بل درسوا العلوم كافة وبرعوا فيها وألفوا الكتب والمصنفات، وكثيرا ما كانوا يتحملون متاعب السفر بعيدا عن الأهل والأوطان جامعين الروايات من مختلف أرجاء البلاد.

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي للفقهاء

عرفوا القضاة بورعهم وتقواهم مما أكسبهم احترام المجتمع وثقته، فلعبوا دورٌ في تنظيم الحياة الاجتماعية ومحاربة الأخلاق والعادات السيئة عن طريق: **الوعظ والخطب.** منهم القاضي ابن زرب الذي كان أخطب الناس فوق المنبر، وأكثرهم خشوعا، يلقى بمواعظه فلا يملك أحد عينيه من البكاء، كما قال الحسن البصري: "إن الموعظة إذا خرجت من القلب وقعت في القلب وإذا خرجت من اللسان لم تجاوز الآذان" [34]. وفي الوعظ أثر على ابن سعيد أنه خطب يوما وأراد التواضع فكان من فضول خطبته أنه قال: حتى متى؟ وإلى متى؟ "فكم الذي أعظ ولا أتعظ، وأزجر ولا أزدجر، أدل الطريق على المستدلين وأبقى مقيما مع الحائرين كلا أن هذا لهو الضلال المبين". [35] "إن هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء" [36] ومن الخطب التي رصدها النباهي، الخطبة الشهيرة التي ألقاها المنذر بن سعيد بحضرة الخليفة الناصر لدين الله (27 . 350 هـ/ 880 . 961م) في الاحتفال بدخول السفير البيزنطي قسطنطين على الخليفة سنة 336هـ/ 947م، والتي كانت سبب توليه القضاء.

كما عرفوا بتواصلهم وتفاعلهم مع المجتمع فكانوا يتقبلون النقد من الناس ويصلحون أمورهم، ومنهم القاضي عنترة بن فلاح الذي ما أن فرغ من احدى خطبه قام اليه رجل من العامة فقال له ايها القاضي الواعظ "قد حسن

عندنا ظاهرك، فحسن الله باطنك، فقال اللهم آمين ولنا أجمعين، فهل أضمرت يا أخي شيئا؟ فقال له نعم يا قاضي بتفريغ أهرائك يتم فضل استسقائك، فقال عمري لقد نصحتني وإني أشهد الله أن جميع ما حواه ملكي من طعام صدقة لوجه الله الكريم" [37]

- **النظر في الأحباس وأموال اليتامى والوقوف أو التفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها:**

اهتم الأمراء بالأحباس وأولوها رعاية خاصة وأوكل مهمة الأشراف عليها إلى قاضي الجماعة، فأمروا بالنظر فيها والوقوف والتفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها، ففي الأحداث الدامية التي عرفتها قرطبة في فترة الحكم بن هشام الربضي (154هـ – 206هـ) [38] كان القاضي الفرج بن كنانة [39] قاضيا أيام فتنة الربض وقد أراد حماية جاره من طغيان رئيس الحرس الذين كانوا يقومون بواجبهم الخاص بإلقاء القبض على أحد المطلوبين من أهل قرطبة المتهمين بالاشتراك في واقعة الربض (202 هـ/ 817م)، [40] فلما سمع القاضي أصوات الحرس والنساء في بيت جاره، خرج على الفور وأراد الاستفهام عن سبب هذا الصوت، فلما عرف بالموضوع تدخل عند رئيس الحرس بأن يخلوا سبيل الرجل لأنه برئ مما نسب إليه، فرفض رئيس الحرس طلب القاضي وأسمعه كلاما جارحا بحقه وطلب منه أن ينظر في أحباسه وأحكامه وعدم التدخل في قضايا الدولة وأن يهتم بقضاياه فقط. فقال له: "ليس هذا من شأنك، فعليك النظر في أحباسك وحكومتك، ودع مالا يعنيك" [41].

ومما يدل على اهتمام الخلفاء والأمراء بالأحباس ما جاء في ظهير ابن السليم (ت367هـ)، [42] قاضي قرطبة في عهد المستنصر بالله (350–366هـ/ 961–967م)[43]، حيث أوصاه الخليفة "أن يحترس بأموال اليتامى ولا يولي عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها، وان يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والأحباس واليتامى، ويمنع من قبالتها إلا على وجوهها مما لابد منه من التنفيذ فيها، وطلب الزيادة عند ذوي الرغبة في قبالتها" .[44] ولكن بظهور دولة الموحدين بدأ الخلفاء يضمون أموال الأحباس إلى المخزن هذا فضلا عن الجزية والخراج والعشور والفيء، وأصبحت من موارد بيت المال، فيذكر النباهي أنه في أواخر دولتهم (539–609 هـ) استقل الأمير محمد بن يوسف بن هود (ت 635 هـ) [45] بحكم مالقة فولاه في سنة (626هـ/ 1228 م) قضاء بلدته وصرف إليه أمانة كورتها "فتفرد بالقضاء والنظر في الأحباس فصانها واسترجع ما كان منها قد ضاع أيام دول الموحدين، إلى الألقاب المخزنية، وقدم لضبطها والشهادة فيها ووضعها في إمكانها الفقيه المقرئ الورع أبو محمد العظيم الشيخ وأجراها على منهاج السداد" [46].

- **دورهم في محاربة أهل البدع والأهواء والفساد والانحلال الأخلاقي:**

أنشأ المجتمع الأندلسي على القيم الإسلامية التي تحث على مكارم الأخلاق وحرص الفقهاء على هذه القيم لما لها من نفع يعود على المجتمع: فحاربوا أهل البدع وأهل المذاهب الفلسفية باعتبار انتشارها خطر على وحدة الأمة، وذلك بالوعظ والإرشاد وحث الناس على فعل الصواب، والاقتناع بأمر الله والابتعاد عما يغضبه. كما

وضعوا المؤلفات في الرد على المخالفين وتكذيب آرائهم، ومن هؤلاء الفقهاء قاضي الجماعة ابن زرب، الذي "أظهر للناس كتابا حسنا في الرد على ابن مسرة وتتبع المخالفين لمذهب مالك من أتباعه وحرق مؤلفاتهم وطلبهم وكشف عنهم، وقد تاب على يديه عدد منهم، ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي، وأحرق ما وجد عندهم من كتبه، وهم ينظرون إليه" [47]. كما كان لابن منظور القيسي (ت750هـ) تأليف من بينها "السجم الواكفة والظلال الوارفة في الرد على ما تضمنه المضنون من اعتقادات الفلاسفة". [48]

كما قام ابن سحنون بمحاربة أهل البدع وأمر بتغيير أهل المنكر، وأول من فرق حلق أهل البدع في الجامع وشرد أهل الأهواء منه. [49] كما وقعت بين القاضي يحي بن عبد الرحمن الأشعري والقاضي أبي الوليد بن أبي القاسم بن رشد منافرة ومهاجرة، بسبب إنكاره الأخذ من العلوم القديمة، والركون إلى مذاهب الفلاسفة. [50] وفي عصر الأمير عبد الرحمن الأوسط نراه يحاول استثمار حسن علاقته بالفقهاء في تأكيد أسس بني أمية بعد مأساة والده في هيج الربض لذلك نراه يستغل حادث ابن أخي عجب محضية أبيه الذي تفوه بكلمة صدرت منه عن طيش واستخفاف إلى التشدد عليه وقتله ليقدم عبد الرحمن للفقهاء ورعيته مثالا حيا في حفظه أمور الدين ومحاربة الأهواء والبدع، فلم يستجب لتوسلاتها عندما حاولت التدخل للعفو عن ابن أخيها فقال لها: "مهلا يا أماه فلا بد والله من أن نكشف أهل العلم عما يجب عليه في لفظه، ذلك الذي شهد به عليه، ثم يكون الفصل بعد في أمره، فإنا معشر بني مروان لا تأخذنا في الله لومة لائم، وما نرى أن الله رفع ملكنا، وجمع بهذه الجزيرة فلنا، وأعلى فيها ذكرنا، حتى صرنا شجي في حلق عدونا إلا بإقامة حدوده وإعزاز دينه وجهاد عدوه مع مجانبة الأهواء المضلة والبدع المردية" [51] وكانت نتيجة هذه القضية أن عزل الأمير عبد الرحمن قاضي الجماعة محمد بن زياد الذي أفتى بعدم قتل ابن أخي عجب، وكذلك عزل المشاورين أبا وهب عبد العلى، وأبان عيسى، وكانا قد فتيا بأن ما فعله ابن أخي عجب هو عبث من القول يكفي فيه الأدب وتوقفوا عن سفك دمه.[52]

- **مساعدة الفقراء وتفريق الصدقات ورفع الظلم عن الرعية:**

حوى كتاب المرقبة على معلومات حول هذا الجانب، فذكر كل أعمال البر التي تسابق الفقهاء لتأديتها، كإطعام فقراء الناس والإحسان إلى اليتامى والتصديق عليهم وخاصة في ظروف المجاعات لسد حاجات الفقراء، كما كانوا يؤمرون بتوزيع الصدقات مرة كل سنة عند وجوبها وتفريقها على وجوهها، ويكلفون من قبل الأمراء والخلفاء بتفريق صدقاتهم الخاصة من مال وطعام وتحديد مستحقيها، ذكر النباهي في هذا الشأن أن القاضي عياض ذكر القاضي أحمد بن بقي بن مخلد الذي تولى القضاء سنة 314هـ "بأنه كان فاضلا زاهدا عابدا، ولى توزيع الصدقات و الصلاة بالإضافة إلى القضاء والخطبة". [53] كذلك القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي الذي أسرع الناس أليه بمختلف طبقاتهم، فوكلوه توزيع صدقاتهم، حتى جمع بين يديه من الذهب والفضة والحلي والذخائر ما لا تتسع له خزائن الملوك، فقام بإرسال مجموعة من الطلبة والفقراء، واهتم بأحوال الغرباء، وجعل بعد كل يوم يجهز مئة قبر بالحفر والكفن، تحسبًا لحاجة الفقراء والضعفاء، فامتد نفعه إلى

الأحياء والأموات على حد سواء.[54] وايضاً القاضي العادل أبو الربيع سليمان الكلاعي الذي احتفى بالطلبة حيث يقول في حقه "كان كريما يطعم فقراء الطلبة وينشطهم ويتحمل مؤنتهم" [55] كما ذكر ان القاضي محمد المنستيري كان يأمر بتفريق طعام على الضعفاء، وإرفاق الفقراء. [56]

فضلا عن النظر في المصالح العامة من كف التعدي في الطرقات، وتفقد أحوال الشهود والأمناء ووجوب التسوية في الحكم بين الضعيف والقوي وإقامة العدل بين الناس، فقد كان القاضي الأنصاري يطيل الجلوس في مجلسه إلى آخر النهار خشية أن يأتي محتاج ضعيف أو ملهوف من مكان بعيد فلا يرده. [57]

من القضايا الاجتماعية تطرق إليها النباهي وكيفية تعامل القضاة معها هي قضية السكر، ومنها ما أورده على لسان القاسم بن محمد وكان كاتب القاضي محمد بن عبد الله بن عيسى: "ركبنا مع القاضي وبرفقتنا أعيان البلد، فاعترض طريقه فتى من بعض الأزقة يتمايل سكرا وعندما شاهده القاضي ارتعد وحاول الهروب لكنه لم يستطيع، وعندما دنا منه، نظر إليه الفتى" وأخذ يقول:

"آلا أيها القاضي الذي عم عدله فأضحى في العالمين مزيدا
قرأت كتاب الله ألف مرة فلم أرَ فيه للشراب حدودا
فإن شئت أن تجلد فدونك منكبا صبورا على ربب الخطوب جليدا
وإن شئت أن تعفو تكن لك منة تروح بها في العالمين حميدا"[58]

فلما سمع هذه الأبيات تجاهله وانصرف عنه.

وكذلك أورد النباهي قصة مماثلة نقلها عن القاضي أحمد بن بقي بن زرب (324هـ) وهو يسير في طريقه حتى ظهر له رجل سكران يمشي إلى جانبه فأخذ القاضي يمسك لجام دابته ويبطئ في سيره ويتمنى أن يبتعد السكران عن طريقه فينجو بنفسه، لكنه توقف فاقترب منه القاضي ونظر إليه، وكان القاضي أحمد رقيق القلب وكان لا يقرع أحدا بسوط، إلا رجلا واحدا أجمع على فسقه، فلما اقترب من السكران قال القاضي: "هذا رجل مصاب في عقله رجل مسكين وأخذ يستعيذ من مرضه وتركه لشأنه ومضى" [59].

وأظهر النباهي موقفا حازما في نبذ هذه المنكرات والتحذير منها ويبرز ذلك واضحا من خلال انتقاده للقاضي محمد بن عبد الله بن عيسى في عدم إقامة الحد على الفتى الذي لقيه يتمايل سكرا، مفترضا ان القاضي قد اخذ بقول زفر في ان حد السكر لا يقوم بالإقرار مرة واحد حتى يقر الشارب على نفسه بالشرب مرتين، قائلا "فلا وجه لحكم في إسقاط حد لغير عذر ولا تأويل، فإجماع المسلمين منعقد على تحريم العنب النيئ قليله وكثيره، وعلى وجوب الحد فيه، وإنما الخلاف في التفصيل والقدر" [60].

محاربة ظاهرة البذخ:

حتى ولو كانوا من الخلفاء والأمراء، وبالمقابل قبول الخلفاء لانتقاداتهم ومواعظهم مع ما فيها من مرارة، فقد انتقد قاضي الجماعة المنذر بن سعيد البلوطي [61] (ت 355هـ/ 665م) الخليفة عبد الرحمن الناصر

(300–350 هـ/ 912–966م) وهو حاضر في خطبة الجمعة بسبب انشغاله ببناء مدينة الزهراء الامر الذي أدى بالخليفة إلى أن يغيب عن اداء صلاة الجمعة ثلاث مرات متتالية، وعندما حضر الخليفة صلاة الجمعة قام المنذر "بذم التشييد والبناء والاستغراق في زخرفته والإنفاق عليه وأكثر من شواهد من القرآن والحديث الشريف، وقد عرف الناصر أنه المقصود بهذه الخطبة فبكى وندم على ذلك، فشكا ذلك لابنه الأمير الحكم بعد انصرافه، وقال له والله لقد تعمدني منذر بخطبته وما عنى بها غيري" [62] وقال له الحكم "فما الذي يمنعك من عزل منذر عن الصلاة بك، والاستبدال منه إذا كرهته ؟ فزجره وانتهره، وقال له: أمثل منذر بن سعيد في فضله وعمله وخيره؟ لا أم لك، يعزل لإرضاء نفس ناكبة عن الحق {هذا مما لا يكون} وإني لأستحي من الله ألا أجعل بيني وبينه في صلاة الجمعة شفيعا مثل منذر في ورعه وصدقة". [63]

وهكذا كان القضاة قدوة للناس يقتدون بهم وملجأ يتجهون إليه فقد عرف عنهم إنهم لا يعرفون في الحق لومة لائم فكان حكمهم ساريا ومطبقا حتى على الخلفاء والأمراء.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي للقضاة:

اشتمل كتاب تاريخ قضاة الاندلس على الرغم من انه كتاب يبحث في القضاء ويعنى بتراجم قضاة الاندلس في الفترة الإسلامية الا انه حوى على اشارات اقتصادية غير مباشره من خلال الحديث عن فقهاء عصره فلم يكونوا مجرد علماء دين بل كانوا عنصر فعال في الحياة الاقتصادية فساهموا في تنظيمها، فقد كانوا يشترطون لتولي منصب القضاء ان يمارسوا مهنهم الى جانب القضاء فاشترط مصعب بن عمران[64]عندما عرض عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن بن معاوية (172 هـ/ 180 م) [65] القضاء أن يزور ضيعته كل يوم سبت يوما واحدا إذا قبل القضاء منه فرضي بذلك.[66] وفي ترجمة القاضي محمد بن الحسن الجذامي يذكر انه اشترط ان يفرد يومين من كل اسبوع لتفقد املاكه والنظر في مصالحه[67]، يذكر منهم القاضي محمد بن يبقي بن زرب (324هـ/ 935 م) قاضي المنصور بن أبي عامر، حيث يورد النباهي قول ابن حيان عنه "أنه لما ولي الخلافة سمعت المشيخة يقولون إنه لما ولي القضاء احتبس خواص أصحابه المشاورين، فاغتنم فرصة حضور الفقهاء المشاورين الذين قدموا إلى بيته بمناسبة تقلده خطة القضاء وراح يريهم صندوقا به مال عظيم، وقال يا أصحابنا قد عرفتم ما نحن به من تولي القضاء قديما من سوء الظنة، وأخشى أن أطلق الناس على غرضي وهذا حاصلي وفيه من العين كذا، وفي مخازني كذا ما بقي قيمته، وحضي من التجارة". [68] ويشير على أنها من اشتغاله في مهنة التجارة.

كما كانوا يهتمون بمصالح العامة: فيشير النباهي إلى أن بعض قضاة الاندلس كانوا يتفقدون أحوالهم والعمل على رفع الظلم عنهم على سبيل المثال يذكر أن القاضي محمد بن الحسن الجذامي السالف الذكر اشترط عند نولي منصب القضاء "أن يكون له النظر على ولاة الكورة وسائر المشتغلين بها حتى لا يجري حيف على أحد ولا يقع فيها تصرف لحاكم في أمرها إلا عن إذنه" [69]والقاضي ابو القاسم عبد الرحمن بن أبي عامر الاشعري

كان شديد على أهل الفساد وراعيا لأحوال الناس هذا يدل على حرصه على حماية العامة ومراقبة الشؤون الاقتصادية [70]

- **دورهم في تخفيف الازمات الاقتصادية:**

كما أسهم القضاة في تخفيف الأزمات الاقتصادية فكانوا يدعون إلى الصلاة عند انحباس المطر وما يصاحبه من جفاف وقحط وغلاء ووقوع مجاعة في بعض الاحيان وأثر ذلك على حياة الناس، واعتبروه ابتلاء يتطلب منهم الرجوع الى الله فلم يبقَ للمجتمع سوى الصلاة والابتهال إلى الله العلي القدير ليخرجهم من أزمتهم، فكان الفقهاء وعلى راسهم القضاة هم المؤهلون شرعا للقيام بهذه الصلاة. ويشير النباهي الى ان بعض الفقهاء يقومون بدورهم في توجيه الناس بالوعظ والارشاد والتضرع والحث على الصدقات ورفع الظلم وتهذيب النفس، ويورد ايضا حوادث متفرقه يذكر فيها حدوث القحط وانحباس المطر وكيف تصدوا الفقهاء لهذه الازمات، ومنهم من كانت له طقوسه الخاصة عند ادائها، ومن هذه الحوادث يذكر بانه: قحط الناس آخر مدة الناصر لدين الله (103–350هـ) [71] فأمر القاضي المنذر ابن سعيد (ت355هـ) التوجه الى الاستسقاء بالناس فتجهز لذلك "فصام أياما واجتمع له الناس في مصلى الربض بقرطبة، بارزين إلى الله تعالى في جمع عظيم، فلم ينقضِ النهار حتى نزل المطر" [72]. والقاضي محمد بن يبقي الذي كان من طقوسه قبل الصلاة "لبوسه ثياب بيض وعلى رأسه أقرف وشي أغبر على شكل أهل المصائب بالأندلس قديما" [73]. كما خرج القاضي سعيد بن سليمان الغافقي "ليستسقي الناس في بعض أوقاته فلما بدأ خنقته العبرة فلم يستكمل الاستسقاء، واختصر الكلام وانصرف، فسقي الناس في ذلك النهار" [74]؛ والقاضي عنترة بن فلاح الذي قال عنه النباهي بانه "كان تقيا ورعا استسقى يوما بالناس، فأحسن في قيامه في الخطبة وخشع الناس بوعظه وتذكيره" [75].

- **الرقابة على الاسواق والحسبة:**

ذكر النباهي المسؤول عن مراقبة الأسواق حيث قال: "وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لأن أكثر نظره إنما كان يجري في الأسواق من غش، وخديعة وتفقد مكيال وميزان وشبه ذلك" [76]، وقد تولاها بعض القضاة، فعملوا على مراقبة الاسواق وتنظيمها وإشاعة العدل بين التجار المقيمين والوافدين إلى الأندلس لضمان حقوقهم، ويعد القاضي ابن سحنون عبد السلام بن سعيد "أول من نظر في الحسبة من القضاة، وأمر بتغيير المنكر، وأول من فرق حلق البدع من الجامع، وشرد أهل الأهواء منه، وكانت قبل في بيوت القضاة" [77]. ومن القضاة ايضاً القاضي ابا بكر محمد بن فتح بن أحمد الانصاري الأشبيلي الذي تولى الحسبة والشرطة معا "لما كان عليه من المضاء والصرامة والقوة والاكتفاء" [78]. واستمر منصب الحسبة إلى أخر عصور الأندلس من الجمع في المناصب الإدارية، ففي عهد السلطان بني الأحمر أبي عبد الله محمد الغالب بالله (635–671 هـ/ 1238–1272م) [79]، ومن بعده ابنه محمد الملقب بالفقيه (672–701 هـ/ 1273–1302م) [80] تولى خطة

الحسبة أبو بكر محمد فتح الملقب بالأشبرون "بعد أن جمع له حسبة السوق مع الشرطة بالإضافة إلى القضاء لما كان عليه من المضاء والصرامة والقوة والاكتفاء". [81]

إلى جانب صاحب السوق فقد كان للفقهاء دورهم الرقابي على الاسواق لمنع الغش والتدليس والتلاعب والتزوير، فينزلون العقوبات في حالة اثبات ذلك. القاضي محمد بن بشير المعافري، على سبيل المثال، حكم بقطع يد رجل عقد وثيقة باطلة على رجل من التجار بعد ان اخذ الحجة عليه. [82] كما أنصف القاضي سليمان بن الأسود تاجرا يهوديا حينما أعاد له جاريته التي اختطفها رجال الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم الذي كان أميرا على ماردة. يورد النباهي القصة كاملة مفادها بأنه "احتبس لرجل يهودي من تجار جليقية مملوكة أعجبت الأمير واشتط اليهودي في سومها، فدس غلمانه لاختلاسها من اليهودي، ففزع اليهودي إلى القاضي سليمان بمظلمة واستشهد من حول دار الإمارة ممن عرفوا خبرها، فأوصل سليمان إلى الأمير محمد يعرفه بما ذكر اليهودي وما شهد به إليه، ويقبح عنده سوء الأحدوثة عنه، ويسأله دفع مملوكته إليه، فأنكر محمد ما زعمه اليهودي، فأعاد إليه رسالة بقوله إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعي على الأمير بباطل، وقد شهد عندي قوما من التجار، فليأمر الأمير بإنصافه، فلج محمد ولح سليمان، فأرسل إليه ثانية، يقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهودي جاريته ليركبن دابته من فوره ويكون طريقا إلى والده يعلمه الخبر ويستعفيه من قضائه، فلم يلتفت محمد إلى وصيته فشذ سليمان على نفسه وركب دابته سائرا إلى قرطبة وكانت طريقه إلى باب دار الإمارة، فدخل الفتيان إلى محمد فعرفوه بسيره، فأشفق من ذلك وأرسل خلفه فتى من ثقاته يقول له إن الجارية قد وجد خبرها عند بعض فتيانه وقد كان قد أخفاها من غير أمره وها هي حاضرة ترد إلى اليهودي، فقال والله لا أنصرف من موضعي راجعا أو أوتي بالجارية إلى هذا المكان ويقبضها اليهودي ها هنا وإلا مضيت لوجهي، فأرسل الأمير محمد الجارية إليه، فلما صارت بين يديه أرسل في اليهودي مولاها، وفي ثقات من ثقات أهل البلد ودفعها إليه بمحضرهم، وأعجب الأمير محمد ما كان منه، واسترشحه واعتقد تفضيله، فلما ولي الخلافة احتاج إلى قاضي فولاه وأعزه" [83]. يعكس ذلك صورة عن عدالة القضاء والتسامح الديني في الأندلس والمحافظة على حقوق الناس سواء أكانوا مسلمين أم أهل ذمة، وكيف كان حكمه يتميز بالحكمة والقوة ووقف في وجه الحكام والأمراء من أجل إعادة الحق إليه.

- **المعاملات المالية:**

يزخر كتاب المرقبة بالعديد من الاشارات حول الفقهاء الذين تصدوا للقضايا المتعلقة بالمعاملات المالية مثل الديون والبيع والشراء فعلى سبيل المثال يذكر ان ابا القاسم عبد الرحمن بن أبي عامر كان شديدا على اهل الفساد والظلم والطغيان واي متجاوز لحدود المعاملات المالية. [84] كما يذكر القاضي ابن ابي العافيه ابي القاسم فيما يخص الديون فيذكر انه "لم يطابق قول العلماء بإلزام الغرامة للمدين بعد مرور خمسين سنة من تاريخ الرسم المطلوب والزم بعشرين بدل الخمسين وان كان الاصل بقاء الدين في ذمة المديان لكنه قال يشهد العرف

للمدين فيكون القول قوله في الدفع" [85]. كما أن هناك إشارات غير مباشرة إلى قضايا العجز عن السداد والافلاس حيث يطالب القاضي بالتأكد من اموال المدين قبل اتخاذ اجراءات التنفيذ في بعض التراجم فيذكر أن القاضي كان يطالب بإحضار الشهود على حالة الاعسار وقد يؤجل الحكم الى حين التأكد، كما كانوا يحمون الطرف الضعيف "المدين" عن طريق تجزئة الدفع.

اما البيع والشراء فيشير ابن ابي العافية ان "القول قول المباع وذلك ان كانت عادة الناس في ذلك شيء أخذ ثمنه قبل قبضه أو معه فقد اوضح ابا القاسم هذا المعنى الذي ينبغي أن يعتمد عليه في هذا الاصل وهو العادة، فمن ادعى المعتاد كان القول قوله مع يمينه في جميع الأشياء المشتراة على اختلافها من دور، ورقيق، وبز، وطعام وغير ذلك، وبالمثل إذا باع سلعة وادعى بعد طول أنه لم يقبض ثمنها، فإن القول قول المباع مع يمينه" [86]. وبذلك يتبين أن الفقهاء كانوا فاعلين اقتصاديين فاستخدموا الفقه لضمان توازن العلاقة بين الدائن والمدين، فساهموا في ترسيخ القيم الاجتماعية داخل المعاملات المالية كالرحمة والأمانة والانصاف مما انعكس على استقرار السوق والمجتمع.

الخاتمة

توصل هذا البحث الذي تحدثنا فيه عن الدور العلمي والاجتماعي والاقتصادي لقضاة الأندلس في كتاب "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا" لأبي الحسن الباهي الذي ترجم فيه لمائة وأربعة من القضاة أمكننا معرفة الأدوار التي قام بها قضاة الأندلس للاتي:

- لم تقتصر مهمة القضاة على القضاء وفض المنازعات، بل لعبوا دورا تجاوز مهامهم الدينية والقضائية إلى أدوار أخرى.
- لعب قضاة الأندلس في الحياة العلمية دورا مهما من خلال توليهم مهنة التدريس ووضع المصنفات والرحلات العلمية فقد جابوا البلاد لتجميع الروايات وكذلك من خلال المناظرات العلمية.
- أما الدور الاجتماعي، فقد كان لهم دور في استقرار الحياة الاجتماعية نظرا لما كان يتمتع به القضاة من مكانة اجتماعية وما تمتعوا به من نزاهة وقدرة على الفصل في القضايا المختلفة من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية بالتزامهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالوعظ والإرشاد، والدفاع عن الحقوق وحل المنازعات ومحاربة أهل البدع ومساعدة الفقراء وبذل الصدقات، كما كانوا عنصرا فاعلا في المجتمع خدموه بأنفسهم وأموالهم وعلمهم حرصا منهم على المصالح العامة لأبناء المجتمع، وتجلى دورهم بإسهاماتهم في كثير من الأعمال الخيرية، **التي** تحمل في طياتها كل أعمال البر التي تسابق الفقهاء لتأديتها كإطعام فقراء الناس والإحسان إلى اليتامى والتصديق عليهم وكان لهم دور في حث الناس على الصدقات وخاصة في ظروف المجاعات لسد حاجات الفقراء كما كانوا يؤمرون بتوزيع الصدقات مرة كل سنة عند وجوبها وتفريقها على وجوهها وكان الأمراء والخلفاء يكلفون الفقهاء بتفريق

صدقاتهم الخاصة من مال وطعام وتحديد مستحقيها، وكذلك محاربة ظاهرة البذخ والإسراف في البناء والتشييد فكانوا يوجهون النقد حتى إلى الخلفاء والأمراء فلم تكن تأخذهم في الحق لومة لائم كما تولوا النظر في الأحباس وأموال اليتامى والوقوف والتفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها: و لعبوا دورا في محاربة أهل البدع والأهواء و الفساد والانحلال الأخلاقي كما حاربوا الافكار المتطرفة.

- كان للقضاة دور في النظام الاقتصادي فالإشارات مقتضبة في كتاب النباهي وما نستطيع توظيفه هو إشارته بأن الفقهاء، تعددت أدوارهم الاقتصادية اتجاه المجتمع، فلم ينعزلوا عن مجتمعهم ولم يكونوا عالة على المجتمع بل كانوا على دراية بقيمة العمل كما جاء في الكتاب والسنة فكانوا يشترطون لقبول منصب القضاء أن يباشروا أعمالهم في مزارعهم وتجاراتهم، كما أسهموا في تخفيف الأزمات الاقتصادية فكانوا يدعون إلى الصلاة عند احتباس المطر وما يصاحبه من جفاف وقحط، بالإضافة الى دورهم الفعال في المعاملات المالية كمنع الغش والتدليس في الوثائق عن طريق الفتاوي.

هوامش البحث:

1) ا نظر ترجمته: التنبكتي، أحمد بابا (ت 1036م) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبدا لحميد الهرامة (دار الكاتب، طرابلس ليبيا، 2000م) ص 329 . ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدا لله (ت 776ه) الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، تحقيق إحسان عباس (دار الثقافة، بيروت، 1963م) ص 1146. المقري، شهاب الدين أحمد بن يحيي: أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا (لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939م) ج 2/ ص5 . نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر ووزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي (دار الفكر، بيروت، 1998) ج 7/ 233، 234.

2) مدينه على شاطي البحر عليها سور من صخر والبحر في قبليها، وهي مدينة حسنة عامرة آهلة بالسكان كثيرة الديار أسواقها عامرة الحميري، أبوعبدالله محمد بن عبدا لله بن عبدا لمنعم (900ه): الروض المعطار في خبر الأقطار (مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980م)، ص 517. الإدريسي، محمد بن عبد الله بن ادريس الحسني (ت 560 ه): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (عالم الكتب، بيروت، 1409م) ج2 / ص 565.

3) ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف بن محمد بن نصر الخزرجي (ت807 ه) أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، تحقيق محمد رضوان الداية (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1976، ص 170.

4) التنبكتي: نيل الابتهاج، ص 329. الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس: الأعلام (دار العلم للملايين، لبنان، 2002م)، ج4/ ص 306.

5) بالأندلس من مدن تاكرنا وهي مدينة قديمة بها أثار كثيرة، وهي على نهر ينسب إليها. الحميري، أبوعبدالله محمد بن عبدا لله بن عبدا لمنعم (ت 900ه): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس (مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1980م) ص 269.

6) النباهي: أبو الحسن علي بن عبدا لله (ت 792 ه) تاريخ قضاة الأندلس، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق ليفي بروفنسال (لجنة أحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983م).

7) النباهي: المرقبة العليا، ص 2.

8) المصدر نفسه، ص 6.

9) المصدر نفسه، ص4.

10) المصدر نفسه، ص2.

11) النباهي: المصدر السابق، ص 68، 69. القاضي منذر بن سعيد البلوطي من أهل قرطبة، يكنى ابا الحكم، ولد سنة (273ه) تولى قضاء الجماعة بقرطبة سنة (339 ه) . ابن الفرضي، أبو الوليد عبدا لله بن محمد بن يوسف الازدي: تاريخ علماء الأندلس (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م) ص 522، 523.

12) أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أ صبغ القرطبي المالكي، ولد بقرطبة سنة 348 ه، عندما تولى القضاء ترك زى الوزراء، وكان عادلا شديدا في أحكامه، بحرا من بحور العلم= الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء تحقيق شعيب الارنؤوط (مؤسسة الرسالة، 1985م) ج 17/ ص 211.. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه عبدا لمجيد خيالي (دار الكتب العلمية، لبنان، 2003م) ج 1/ ص 152. السيوطي، عبدا لرحمن أبي بكر جلال الدين: طبقات الحفاظ (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1403م)، ص 415.

13) النباهي: المصدر السابق، ص 88.

14) النباهي: المصدر السابق، ص 172. محمد الشريف قاضي أندلسي من الفضلاء الأدباء، نشأ بسبته، ولي ديوان الإنشاء بغرناطة، ثم القضاء والخطابة فيها، توفي في 760ه = ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد برهان الدين اليعمري: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور (دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة، د، ت) ج2/ ص267.

15) النباهي: المصدر السابق، ص 77. ابن زرياب كان قاضي الجماعة بقرطبة وكان فقيها نبيها فاضلا جليلا له كتاب في الفقه اسماه الخصال توفي سنة 381ه = الحميدي، أبي عبدا لله محمد أبي نصر فتوح بن عبدا لله الازدي جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008 م، ص 100.

16) المصدر نفسه، ص 102. تولى القاضي ابن الحاج منصب قاضي الجماعة بقرطبة، كانت الفتيه في وقته تدور عليه واستمر في القضاء إلى وفاته بجامع قرطبة سنة 529ه = الزر كلي، الأعلام، ج5 / ص 324.

17) النباهي: المصدر السابق، ص 109. ولد عبدا لحق بن غالب سنة481هـ، كان مفسرا ومحدث ومجاهد واسع المعرفة من بيت علم وأدب عارفا بالأحكام والحديث = الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 19/ ص 586؛ المقري: نفح الطيب، ج2/ ص526؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: غية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية، بيروت، 1964م) ج2/ ص73

18) النباهي: المصدر السابق، ص 111. ولي ابن رشد القضاء فحمدت سيرته، كان من بيت علم وعدالة فقيها حافظا ذاكرا للمسائل بصيرا بعقد الشروط فرضيا ماهرا وله في الفرائض تصانيف كبير ومتوسط ومختصر استقضى بأشبيلية مرتين فشكرت سيرته لم يأخذ على القضاء أجرا كان يعيش أيام قضائه من صيد السمك مرة في الأسبوع يبيعه ويقتات بثمنه = ابن فرحون: الديباج المذهب، ج1 / ص222.

19) النباهي: المصدر السابق، ص 119. الكلاعي ولد سنة 649 هـ، من أهل مالقة يكنى أبا جعفر، من أبناء المشايخ، فقيه ومتصوف مشهور = ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (دار المعارف العثمانية، الهند، 1972 م) ج5/ ص 72؛ ابن فرحون: الديباج المذهب، ص 109.

20) المصدر نفسه، ص 77.

21) النباهي: المصدر السابق، ص 142؛ ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبدا لله: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبدا لله عنان (مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001م) ج2/ 176. 180

22) المصدر نفسه، ص 134.

23) النباهي: المرقبة العليا، ص 147. وقال عنه ابن فرحون: "كان صدرا في علماء بلده من أهل النظر والاجتهاد والتحقيق ثاقب الذهن مشاركا في فنون من فقه وعربية وبرز فيها إلى أصول وقراءات وطب ومنطق ولي القضاء بمواضع عديدة" = االديباج المذهب، ج 2/ ص 90

24) النباهي: المصدر السابق، ص 154. المالقي أصله من اشبيلية ولي القضاء بجهات متعددة من الأندلس خاصة في بلدته مالقة = ابن حجر: الدرر الكامنة ج5/ ص287؛ ابن الخطيب: الإحاطة، ج2/ ص 170.

25) النباهي: المصدر السابق، ص 165.

26.) النباهي: المصدر السابق، ص 43. معاوية بن صالح الحضرمي شامي الأصل، من أهل حمص وصل إلى الأندلس سنة 123هـ استوطن مدينة مالقة، ثم ولاه الأمير عبدا لرحمن بن معاوية القضاء بقرطبة وكان من جلة كبار العلماء ورواة الحديث = الضبي، أحمد بن يحي بن عميرة: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008)، ص 458.

27) النباهي: المصدر السابق، ص 105، 106. وقد ولي قضاء قرطبة أيام الحكم بن هشام، كان صلبا في القضاء توفي بقرطبة سنة 198هـ = الزر كلي: الأعلام، ج 6/ 52.

28) النباهي، المصدر السابق، ص 153

29) المصدر نفسه، ص 164.

30) المصدر نفسه، ص 112.

31) النباهي: المصدر السابق، ص 170. انظر ترجمته عند ابن حجر: الدرر، ج5/ ص60.

32) النباهي: المصدر السابق: ص 107. ولد المالقي عام 402هـ، كان عالما بالإحكام والنوازل، تولى القضاء في مالقة = مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1/ ص 181؛ الذهبي سير أعلام النبلاء، ج 19/ ص227.

33) المصدر نفسه، ص 136.

34) النباهي: المصدر السابق، ص77

35) المصدر نفسه، ص 69.

36) الأعراف، الآية 155.

37) المصدر نفسه، ص42.

38) الحكم بن هشام يكنى أبا العاص، تولى الحكم بعد والده، وعمره اثنان عشرين عاما، كان طاغيا مسرفا وله اثار سوء قبيحة وهو الذي اوقع بأهل الربض= الحميدي: جذوة المقتبس، ص 10. ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص 4 . 5.

39) هو الفرج بن كنانة بن نزار بن غسان بن مالك الكناني، كنيته أبي القاسم، من أهل شذونة، من أهل العلم والتقييد، ولاه الحكم بن هشام قضاء الجماعة بقرطبة سنة 198هـ كانت له رحلة إلى المشرق القاضي عياض: تدريب المدارك، ج4/ ص144 . ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس 349. الضبي: بغية الملتمس، ص 444، 445

40) ثورة الربض أو وقعة الربض هي ثورة حدثت بقرطبة في (202هـ / 818 م) قام بها أهل قرطبة خاصة سكان ربض شقندة ضد الأمير الحكم بن هشام وكادت تنهي حكمه، وكان من نتائجها إجلاء قطاع كبير من سكان الربض بقرطبة= ابن الابار: الحلة السيراء، ج1/ ص 44.

41) النباهي: المصدر السابق، ص 53.

42) ابوبكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن السليم الأندلسي المالكي، ولد سنة 302هـ، قاضي الأندلس وقرطبة، الفقيه الأديب الحافظ الفاضل الزاهد، كان من الفقهاء المشهورين . الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17/ ص570. ابن فرحون: الديباج المذهب، ج2 / ص214.

43) الحكم بن عبد الرحمن بن محمد بن عبدا لله بن محمد بن الحكم بن هشام، كنيته ابو المطرف، ولد سنة 302 هـ/ 912م، في قرطبة تاسع أمراء الدولة الأموية وثاني خلفاء الأندلس بعد أبيه عبدا لرحمن الناصر لدين الله واتخذ لقب المستنصر بالله = ابن عذارى أبو العباس أحمد: المغرب في اختصار أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، 1983م) ج2/ ص 233. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: جمهرة أنساب العرب (دار المعارف، القاهرة، 1983م) ص 100.

44) النباهي: المرقبة العليا، ص76

45) محمد بن يوسف بن هود الجذامي، يكنى أبا عبدا لله، ويلقب من الألقاب السلطانية بالمتوكل على الله، ظهر في مرسية سنة 625هـ= ابن الخطيب: الإحاطة، ج 2/ص 128 . 132.

46) النباهي: المصدر السابق، ص 113.

47) النباهي: المصدر السابق، ص 78. ابن مسرة من أهل قرطبة، واصله من طليطلة يكنى أبا إبراهيم، كان حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه، وكان مشاورا في الأحكام صدرا في الفتيا، وكان يناظر عليه في الفقه . الحميدي: جذوة المقتبس، ص 168 . الضبي: بغية الملتمس، ج1 / ص235.

48) المصدر نفسه، ص 154، 155.

49) المصدر نفسه، ص 29.

50) المصدر نفسه، ص 124.

51) المصدر نفسه، ص 55 . 56.

52) المصدر نفسه، ص 55.

53) المصدر نفسه، ص 65.

54) النباهي: المرقبة العليا، 156. هو محمد بن احمد بن يوسف بن احمد الهاشمي الطنجالي، ولد سنة (640ه) لوشي الأصل مالقي النشأة والاستيطان كان سهل اللقاء رفيقا بالخلق عطوفا على الضعفاء، سالكا سنن الصالحين استعمل في السفارة بين ملكي العدوة والأندلس في أحوال المسلمين واستسقى فسقى الناس= ابن حجر: الدرر الكامنة، ج 5/ 85.

55) المصدر نفسه، ص 119.

56) النباهي: المرقبة العليا، ص 163. هو أبو عبد الله محمد سعادة الشريف المنستيري المنشأ والتونسي القرار خاتمة العلماء الكبار، متبحر في العلوم والمعارف، ولد 1081ه . تولى القضاء بتونس 1157م= مخلوف: شجرة النور الزكية، ج1 / ص 499.

57) المصدر، ص 152.

58) المصدر نفسه، ص 61.

59) المصدر نفسه، ص63 . 64.

60) المصدر نفسه، ص 61.

61) ابن عبد الله بن عبدا لرحمن بن القاسم بن عبد الله بن نجيح، من أهل قرطبة، يكنى ابا مروان، ولي خطة الرد مولده سنة 328ه= ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج1/ ص250= انظر ابن الآبار: الحلة السيراء، ج1/ ص279. 280.

62) النباهي: المصر السابق، ص 70

63) المصدر نفسه، ص 70.

64) مصعب بن عمران بن شفي بن كعب الهمداني، يكنى أبا محمد من عرب الشاميين، دخل الأندلس وهو شاب، أيام الأمير عبدا لرحمن ابن معاوية، ثم اتخذه الأمير هشام بن عبدا لرحمن بن معاوية قاضيا بقرطبة وبعد وفاة الأمير هشام اقره الأمير الحكم بن هشام على قضائه حتى وفاته= ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص 512.

65) عبد ا لرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدا لملك بن مروان، ويكنى أبا المطرف ويلقب بصقر قريش، ولد سنه 113ه أول أمراء بني أمية دخل الأندلس سنة 138 ه استقل بها بمساعدة اليمانية واستولى على قرطبة= أنظر ابن الفرضي، أبو الوليد عبدا لله بن محمد بن يوسف الأزدي (ت 403ه) تاريخ علماء الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 3–4. الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (م: سنة 599ه) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2008 م) ص 8. 9.

66) النباهي: المرقبة العليا، ص 45.

67) المصدر نفسه، ص 90.

68) النباهي: المصدر السابق ص 77.

69) المصدر نفسه، ص 90.

70) المصدر نفسه، ص 125.

71) أمير المؤمنين أبو المطرف عبدا لرحمن بن محمد بن عبدا لله الناصر لدين الله، ولد سنة 277هثامن حكام الدولة الأموية في الأندلس، وأول خلفاء قرطبة بعد أن أعلن الخلافة عام 316 ه، وهو أول من تلقب بلقب الخلافة من بني أمية في الأندلس وتسمى بأمير المؤمنين . أنظر ترجمته عند ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص 70 . الحميدي: جذوة المقتبس، ص 12.

72) النباهي: المصدر السابق، ص 70 .71.

73) المصدر نفسه، ص 79.

74) المصدر نفسه، ص 54:

75) المصدر نفسه، ص 42.

76) المصدر نفسه، ص 5.

77) المصدر نفسه، ص 29.

78) المصدر نفسه، ص 125.

79) أبو عبدا لله محمد بن يوسف بن أحمد بن خميس بن نصر بن قيس الخزرجي الأنصاري الملقب بالغالب بالله، ولد (عام 595ه / 1195 م) يرجع نسبه إلى سيد الخزرج سعد بن عبادة الخزرجي أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة واحد النقباء الذين شهدوا غزوتي أحد والخندق . ابن الخطيب: الإحاطة، ج2 / ص92. . الزر كلي: الأعلام، ج 7/ ص 151. عنان: نهاية الأندلس، ص 38.

80) معاوية بن صالح ابن حدير بن سعيد بن سعد بن فهر، الإمام الحافظ الثقة قاضي الأندلس أبو عمرو أبو عبدا لرحمن الحضرمي الشامي الحمصي كان يحيله بالصلاة، وإذا تقدم النهار تقدم غازيا= الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج7/ ص158.

81) النباهي: المرقبة العليا، ص125؛ ابن الخطيب: الإحاطة، ج 2 / ص 80.

82) المصدر نفسه، ص 48.

83) المصدر نفسه، ص 56. 57

84) المصدر نفسه، ص 125.

85) المصدر نفسه، ص 150.

86) المصدر نفسه، 151.